مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م١٤، ع١، ص ص ٨٩-١١٧ (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)

الآثار المتوقعة من التخصيص : دراسة ميدانية لآراء موظفي شركة الاتصالات السعودية بمدينة الرياض

عبدالرحمن بن حمد الحميضي

أستاذ مساعد

قسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٠/١/١٦هـ وقبل للنشر في ١٤٢٠/٧/٧هـ)

المستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية، وفي هذا السبيل تم استقصاء آراء عينة عشوائية من موظفي الشركة السعودية للاتصالات بالرياض بلغ حجمها ٣٢٧ موظفًا. وتقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية، تحليل التباين الأحادي، المقارنات البعدية، ومعامل الارتباط. ودلت نتائج الدراسة على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يحقق آثارًا إيجابية اقتصادية وإدارية وبعض الآثار المستهدفة الاجتماعية والعمالية. كما تم التوصل إلى أن الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات تتدرج من حيث قوتها إلي الآثار الإدارية، الآثار الاقتصادية، الآثار العمالية، ثم الآثار الاجتماعية. أما من ناحية العلاقات الارتباطية بين العوامل الديموغرافية ومجموعة آثار التخصيص، فقد كشفت الدراسة عن علاقات ارتباطية بين العمر، المؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي واتجاهات الموظفين حول الآثار الاقتصادية والإدارية والعمالية. وتوصي هذه الدراسة بالتأكيد على استمرارية تحقيق المزايا الاقتصادية والإدارية الناتجة من عملية التخصيص ودعم تحقيق الآثار الاجتماعية والعمالية المستهدفة.

مقدمة

يتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي بتغير الزمان والمكان وإنه لضرب من ضروب الخيال العلمي تحديد الحالة المثالية لهذا الدور أو نعته بأوصاف معياريه صالحة للتطبيق في جميع بلدان العالم على مختلف الأزمان. وعلى أحسن الأحوال، فإننا لا نستطيع أن نصف جدلية الثابت والمتحول في دور الدولة المعياري في النشاط الاقتصادي إلا بأنه نسبي ومتغير مع تغير مراحل التطور التي تعيشها كل دولة بعينها (كنعان ١٩٩٨، ص٥). وإن المتتبع للتغيرات التي تحدث لدور الدولة يجد أن هناك تحولاً تدريجيًا من دور الدولة (الحارسة) التي تهتم بالنواحي الأمنية الداخلية والخارجية فقط إلى دور الدولة (الضامنة) التي تتعهد بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ومن ثم إلى دور دولة (الخدمات) التي تقدم كافة الخدمات للمواطنين، ثم بعدها إلى دولة (الرفاهية) التي تلتزم بتقديم مستوى معيشي أفضل للمواطنين (أخضر ١٩٩٤، ص ١٠٠).

وأيا كانت مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواءً لتقديم السلع العامة المتصفة بالاستهلاك غير التنافسي وعدم إمكانية الاستبعاد، أو لمعالجة فشل السوق، أو لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو لإعادة توزيع الدخل والثروة، فإن هناك تعاظمًا كبيرًا وهيمنة بارزة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي في غالبية دول العالم وفي الدول النامية ومنها العربية على وجه الخصوص. وتتمثل هذه الهيمنة في التوسع بإنشاء المشاريع والمرافق العامة التي كان لها دورٌ حاسمٌ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى هذا التضخم في تدخل الدولة في النواحي الاقتصادية إلى عدد من القناعات الراسخة التالية: خروج الدولة وابتعادها عن مهمتها الأصلية ودورها الأساسي في تنظيم المجتمع وسن القوانين والنظم لتحقيق الحرية والأمن والعدالة للمواطنين، تعاظم النفقات العامة مما أدى إلى تفاقم العجز العام وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وضعف الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للمشاريع والمرافق العامة.

وبعد فترة ليست بالقصيرة من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، شهد عقد الثمانينيات الميلادية من هذا القرن شعورًا متناميًا في معظم الدول على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية بأهمية القطاع الخاص بالاضطلاع بالعديد من المشروعات والأنشطة الاقتصادية. وتزامن الاهتمام بالقطاع الخاص بظهور اتجاه عالمي يدعو إلى التخصيص، أي التحويل الكلي أو الجزئي لتملك أو إدارة النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وفي المملكة العربية السعودية نجد أن موضوع التخصيص نال قسطا وافرا من الاهتمام في الآونة الأخيرة منذ إعلان الحكومة في عام ١٩٩٤م عن نيتها في زيادة دور القطاع الخاص السعودي في ملكية وإدارة بعض مشاريع ومرافق القطاع العام. وقد جاء هذا الإعلان من القيادة السياسية العليا في الدولة مما يؤكد تبني برنامج التخصيص كسياسة عامة للدولة. ومن أوائل المرافق الحكومية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء بتحويلها إلى القطاع الخاص مرفق الاتصالات، حيث صدر الأمر السامي في عام ١٩٩٨م بتحويل قطاع الاتصالات المملوك للدولة والتي كانت تشرف عليه وزارة البرق والبريد والهاتف إلى شركة مساهمة سعودية باسم شركة الاتصالات السعودية.

ولهذا، فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على اتجاهات بعض موظفي الشركة السعودية للاتصالات السعودية بمدينة الرياض حول الآثار الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات.

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة

يشكل القرار الحكومي بالموافقة على تحويل ملكية قطاع الاتصالات إلى القطاع الخاص البداية الفعلية لتنفيذ سياسة التخصيص بالمملكة العربية السعودية، فقد أشار قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٣) إلى الموافقة على تأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة الاتصالات السعودية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة (الأمانة العامة لمجلس الوزراء ١٩٩٨). وتقوم الشركة بتوفير خدمات الاتصالات في جميع أنحاء المملكة مقابل رسوم مالية يتم استيفاؤها من المستفيدين من الخدمة، حيث إن هذه الشركة أنشئت لتمارس نشاطها على أساس تجاري وبهدف تحقيق الربح.

وقد حدد رأس مال الشركة بمبلغ (١٢) ألف مليون ريال سعودي مقسما إلى (٢٤٠) مليون سهم متساوية القيم، تبلغ القيمة الاسمية لكل منها (٥٠) ريالا، وجميعها أسهم عينية اكتتبت حكومة المملكة العربية السعودية بها بالكامل. وبعد نشر الشركة ميزانيتين ماليتين، ينظر مجلس الوزراء في طرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب العام ونسبة ما يطرح من أسهم والأحكام الخاصة بالمساهمين. وتكون الأسهم بعد طرحها للاكتتاب قابلة للتداول في السوق المالية. وتدار الشركة من قبل مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات (الأمانة العامة لمجلس الوزراء ١٩٩٨).

وبما أن تخصيص قطاع الاتصالات- الذي يعتبر من المرافق الحكومية الكبيرة- سيترتب عليه حدوث عددٍ من النتائج والآثار المختلفة، فإن المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة تتمحور في التعرف على الآثار الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية المتوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات من وجهة نظر بعض موظفي الشركة السعودية للاتصالات السعودية بمدينة الرياض.

أهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ التعرف على اتجاهات بعض موظفي شركة الاتصالات السعودية بمدينة الرياض حول الآثار الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية المتوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات.

٢ ـ قياس ومقارنة درجة قوة الآثار الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية المتوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات وذلك فيما بينها.

٣ ـ التعرف على درجة العلاقات الارتباطية بين العوامل الشخصية والآثار المتوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات.

٤ ـ طرح مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي قد تساعد على نجاح تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.

فروض الدارسة

وعلى ضوء أهداف هذه الدراسة، فإنه يمكن صياغة الفروض التالية تمهيدا لاختبارها إحصائيا :

ا ـ لا يوجد هناك آثار جوهرية اقتصادية جوهرية متوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات بالمملكة.

٢ ـ لا يوجد هناك آثار إدارية جوهرية متوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات بالمملكة.

٣ ـ لا يوجد هناك آثار اجتماعية جوهرية متوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات بالمملكة.

٤ ـ لا يوجد هناك آثار عمالية جوهرية متوقعة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات بالمملكة.

٥ ـ لا يوجد هناك فروق معنوية بين آثار التخصيص الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية.

أهمية الدراسة

هناك تصاعد ملموس لموجة عالميه تدعو إلى التخصيص وذلك للمساهمة الإيجابية التي يحققها والتي تتضمن التالي: رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات العامة، إدخال عنصر المرونة الإدارية

والتخلص من القيود البيروقراطية، تخفيف الأعباء المالية على الدولة، توسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع، وإشراك العاملين فيما ينتج من عمليات التخصيص.

لذا تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي ودراسة الآثار المحتملة لعملية التخصيص من النواحي الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية، وذلك من خلال تجربة المملكة العربية السعودية الحديثة في نقل ملكية قطاع الاتصالات الحكومي إلى القطاع الخاص. ولعل في هذه الدراسة استفادة عملية للشركة السعودية للاتصالات لإنجاح عملية انتقالها إلى القطاع الخاص بشكل تام من جانب ولبقية القطاعات الحكومية الأخرى المتجهة نحو التخصيص من جانب آخر. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحية البحثية في إثراء الجانب المعرفي في هذا المجال، وخاصة أنها -في حدود معرفة الباحث- الأولى من نوعها في دراسة الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات، وإنه لمن المؤمل أن يكون في هذه الدراسة إضافة جديدة للمعرفة بشكل عام وللمكتبة العربية بشكل خاص.

منهج وإجراءات الدارسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف البحث، ويعد هذا المنهج العلمي من أكثر مناهج البحث العلمي استخداما وملاءمة لهذا النوع من الدراسات وذلك لإمكانية استقصاء أكبر عدد ممكن من موظفي شركة الاتصالات السعودية. كما تم استخدام الأسلوب المكتبي لبناء الإطار النظري ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ويتكون مجتمع البحث لهذه الدراسة من جميع موظفي الشركة السعودية للاتصالات بمدينة الرياض والبالغ عددهم (٦٨٤١) موظف. وكان اختيار مدينة الرياض بالذات لأنها العاصمة ولأن موظفي الشركة بمدينة الرياض يمثلون ما يقارب ثلث إجمالي عدد موظفي الشركة بالمملكة. وقد تم تحديد حجم العينة وفقا للمعادلة التالية (Sarantakos 1993, p. 145.) :

$$N = \frac{PQ(Z^2)}{E^2}$$

وبما أن عدد موظفي شركة الاتصالات السعودية بمدينة الرياض يبلغ (٦٨٤١) والعدد الإجمالي لموظفي الشركة في المملكة – الذي يمثل إطار الدراسة – يبلغ (٢١١٦٢) فإن قيم P (عدد موظفي الشركة بمدينة الرياض ÷ العدد الإجمالي للموظفين) تساوي (٠,٣٢) وحيث أن قيمة Q هي (١-P) أي أنها تساوي (٠,٦٨)، وتبلغ قيمة Z (١,٩٦) وقيمة E (٠,٠٥) لأن الدراسة تقوم

على درجة ثقة تصل إلى (٩٥٪)، بمعنى أن نسبة الخطأ المسموح به بمقدار (+٥٪). وبتعويض هذه القيم في المعادلة المذكورة أعلاه، نجد أن حجم العينة المطلوب هو (٣٣٤). ولكن رغبة في تحسين درجة تمثيل مجتمع البحث، فقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت (٤٥٠) موظفا تعاون منهم (٣٢٧)، أي بمعدل استجابة بلغ (٧٣٪) وهو معدل استجابة عالٍ ومقبول في العلوم السلوكية.

وقد تم تصميم استبانه الدراسة من قبل الباحث وخضعت لمجموعة من الاختبارات للتأكد من صدقها وثباتها. حيث تم عرضها على مجموعة من المختصين في جامعة الملك سعود للاطمئنان على وضوح وسهولة فهم الأسئلة المطروحة، وعلى مناسبة مضمون الفقرات لموضوع الدراسة، وتم على الأقل تحقيق الصدق الظاهري وصدق المحتوى. أما ثبات الاستبانه فقد تم قياسه عن طريق الاعتماد على مقياس (كرونباخ ألفا) الذي بلغ (٠,٨٤) وهي نسبة ثبات عالية.

وتتكون استبانه الدراسة من قسمين: الأول يحتوي على مجموعة من الأسئلة الشخصية كالعمر، المؤهل العلمي، الخبرة، والمستوى الوظيفي. أما القسم الثاني فيشمل (٢٤) فقرة تدور حول الآثار المحتملة لتخصيص قطاع الاتصالات، (أنظر ملحق رقم (١)) . حيث إن الفقرات (١، ٥، ٩، ١٣، ١٧، ٢١) تقيس الآثار الاقتصادية، والفقرات (٢، ٦، ١٠، ١٤، ١٨، ٢٢) تقيس الآثار الإدارية، والفقرات (٣، ٧، ١١، ١٥، ١٩، ٢٣) تقيس الآثار الاجتماعية، والفقرات (٤، ٨، ١٢، ١٦، ٢٠، ٢٤) تقيس الآثار العمالية. وتم استخدام مقياس ليكرت المتدرج الخماسي الرتب المخصص لقياس الاتجاهات، حيث تم إعطاء هذا المقياس القيم التالية: موافق بشدة=٤، موافق= ٣، غير موافق=٢، غير موافق بشدة=١ ، لا أدري= صفر.

وبعد جمع البيانات من أفراد العينة، تم فرزها وترميزها ومن ثم تغذيتها بالحاسب الآلي وذلك لمعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS for Windows). واعتمد في التحليل الإحصائي على الأسلوب الإحصائي الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وحساب النسب المئوية لاختبار مدى موافقة أو عدم موافقة أفراد العينة على آثار التخصيص، تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على مدى وجود اختلافات معنوية بين متوسط كل أثر من آثار التخصيص، المقارنات البعدية (Post-Hoc Comparisons) باستخدام اختبار شيفي (Scheffe Test) لمقارنة متوسطات آثار التخصيص، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة العلاقة بين العوامل الديموغرافية والآثار المحتملة من عملية التخصيص.

وفيما يتعلق بحساب الحد الأدنى للعدد والنسب المطلوبة واختبار الفرضيات من حيث درجة الموافقة أو عدمها على آثار التخصيص فقد تم استخدام المعادلة التالية (الحمود وهاشم ١٩٩٥م، ص١٦؛ (AL-Omar 1998, p. 3.) :

$$(0.8225\sqrt{N} + N/2)$$

وتبرز قوة هذه المعادلة لفحص الفرضيات عندما تكون الإجابات عشوائية ولا تمثل رأيا معينا كانقسام العينة حول نفسها إلى نصفين، النصف الأول موافق والنصف الآخر غير موافق. وحتى تكون هناك دلالة إحصائية لدرجة موافقة أو عدم موافقة أفراد العينة عند مستوى معنوية أقل من (٥٪)، فينبغي أن نبعد كثيرا عن مجرد (٥٠٪)، وبمعنى آخر، فإنه لرفض الفرضية الصفرية يجب أن نحصل على (0.8225√N) من الإجابات أكثر من النصف، أي أن عدد الموافقين على رأي معين يجب أن يزيد عن (0.8225 √N + N/2). فلو فرضنا أن عدد أفراد العينة (١٠٠) شخص فيمكن تطبيق المعادلة كما يلي: ٠,٨٢٢٥ ١٠٠ + ٥٠ = ٥٩ . ولهذا نستطيع القول بأنه إذا زاد عدد الموافقين عن ٥٩ سيرفض الفرض الصفري الذي ينص على أن أفراد العينة غير موافقين على الجملة المطروحة.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم التخصيص

من الممكن أن نرجع فكرة التخصيص الذي يهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص إلي العالم العربي المسلم ابن خلدون، عندما تحدث عن أهمية اضطلاع القطاع الأهلي بالإنتاج منذ أكثر من ستمائة عام في سنة ١٣٧٧م. وتم تأصيل هذه الفكرة مع مناداة آدم سميث ، في كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي نشر في عام ١٧٧٦م، بالاعتماد على آليات السوق والمبادرات الفردية بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية (الدسوقي ١٩٩٥، ص ١٧) .

ويعتبر مفهوم التخصيص (Privatization) من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث إنه لم يحظ باهتمام الممارسين والباحثين إلا في عقد الثمانينيات من هذا القرن وذلك مع ظهور السياسات التاتشرية المنادية بتحويل المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص (النمر ١٩٩٤، ص ١٨٩). وكان أول من استخدم هذا المصطلح عالم الإدارة بيتر دركور في عام ١٩٦٨ م، (Donahue, 1989, p. 10.) . وظهرت كلمة التخصيص لأول مره في قاموس ويبستر في عام ١٩٨٣م . أما في القواميس العربية فهناك ألفاظ وكلمات عديدة مترجمة تعبر عن هذا المفهوم منها (التخصيص،

الخصخصة، الخاصخصة، التخاصية، الخوصصة، والتخوصص) (الخضيري ١٩٩٣، ص ١٧). ولكن الترجمة التي كان لها الحظ الأوفر في الانتشار هي التخصيص وخاصة في المشرق العربي .

وتُبرز مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع التحول إلى القطاع الخاص أن هناك اتفاقًا بين المهتمين حول مفهوم التخصيص، فيعرفه جودمان بأنه عملية تحويل النشاطات الحكومية من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص (Goodman 1985, p.2.). في حين يرى القويز أنه التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية كانت تملكها الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص (القويز ١٩٩٧، ص٥). كما يتجه الرشيد إلى القول بأنه إجراء يتم بموجبه نقل الملكية والرقابة والنشاط للمؤسسات المملوكة بواسطة الحكومة إلي القطاع الخاص عن طريق بيعها جزئيًا أو كليًا (الرشيد ١٩٩٦م، ص٦٢) . ومن الممكن تعريف التخصيص بأنه إحدى سياسات التحرير الاقتصادي التي تعمل على تمويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص بشكل جزئي أو كلي سواء في مجال الملكية أو الإدارة، أو باستخدام مجموعة من الأساليب الملائمة. ومن هذه الأساليب ما يلي: النقل الكلي أو الجزئي للملكية، عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود الامتياز، التطوع، التصفية، تأسيس شركات حكومية تعكس نشاط القطاع العام تمهيدا للتخصيص، وإلغاء الاحتكار القانوني للمؤسسات العامة (الجزاف ١٩٩٥، ص٤٤؛ كنه ١٩٩٦، ص٥٧–٧١؛ Borgatti 1993, pp. 41-57.).

دوافع التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص

لقد أدى تعاظم دور الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى الكثير من الانتقادات نتيجة لتعثر الإدارة الحكومية في توجيه دفة الاقتصاد بكفاءة وفعالية. ويعود هذا التعثر بشكل أساسي إلى طبيعة القطاع العام المتمثلة في الاحتكار القانوني التي لا تنسجم كثيرا مع متطلبات المشاريع الاقتصادية. ومن مؤشرات ضعف أداء القطاع العام المقترنة بنمط الملكية العامة ما يلي: انخفاض العائد على الاستثمار، انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، تجذر البيروقراطية السلبية، بروز البطالة المقنعة، ارتفاع تكلفة الخدمة العامة، انخفاض الجودة، تقادم الأصول والتقنية المستخدمة، واستمرار ظاهرة المشروعات العامة الخاسرة.

ومع اكتشاف أهمية السوق من جديد على المستوى العالمي لمعالجة الوضع المتدني للمشروعات العامة وللأزمات المالية التي تعاني منها الحكومات وعلى وجه الخصوص الدول النامية، أصبحت فكرة التخصيص تمثل قوة جذب لكثير من الدول لاعتقادها أن القطاع الخاص يكون في

الغالب أكثر كفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية وتحييد العوامل المعوقة لإدارة القطاع العام (النمر ١٩٩٤، ص١٩٠) .

ولذلك فإن دوافع التحول إلى القطاع الخاص تتلخص في التالي: تحسين مستويات الأداء، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، تخفيف الأعباء عن كاهل الموازنة العامة للدولة، تحقيق المرونة في اتخاذ القرارات، إيجاد مصادر مالية جديده للخزانة العامة للدولة، إعادة توزيع الدخل والثروة مما يساعد على خلق طبقة متوسطة، توسيع قاعدة الملكية، إيجاد فرص عمل للعمالة الوطنية في الأمدين المتوسط والطويل، تحسين جودة المنتج والخدمة النهائية، وترشيد الاستهلاك في الخدمات والمنافع العامة من خلال قوى السوق (خواجكية ١٩٩٠، ص٥١١؛ القويز ١٩٩٧، ص ٨؛ خطة التنمية السادسة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ص ص ١٦٨-١٧١).

مقومات نجاح عملية التخصيص

كما سبق القول بأن التخصيص جزء أو مرحلة من مراحل التحرير الاقتصادي، لذا فإن نجاحه يعتمد على توفر المناخ الاقتصادي الملائم. وهذه البيئة المناسبة تتمحور في ثلاث متطلبات أساسية: متطلبات سابقة على تنفيذ التخصيص، متطلبات تصاحب تنفيذ التخصيص، ومتطلبات لاحقه على تنفيذ التخصيص (الدسوقي ١٩٩٥، ص٥١). ومن المتطلبات السابقة على تنفيذ التخصيص ما يلي: قدرة الحكومة على إقناع الأفراد بجدوى التخصيص، قدرة الحكومة على تخفيف المعارضة الموجهة لعملية التخصيص (Berg and Shirley 1987, p. 7.)، وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لتطبيق التخصيص المتمثلة في تحرير الأسعار، زيادة دعم المنافسة، تطوير سوق الأوراق المالية (البورصة)، وإصلاح النظام الضريبي.

ومن المتطلبات التي تصاحب تنفيذ برنامج التخصيص التالي: اختيار الوقت الملائم لإعلان برنامج التخصيص، اختيار المشروعات التي يتم تخصيصها وعادة ما تكون المشروعات التي تتسم بتحقيق الربحية وذات السمعة الحسنة، اتباع مبدأ الشفافية والصراحة والوضوح لكل ما يتعلق ببرنامج التخصيص للحصول على مساندة الرأي العام (مسيح الدين ١٩٩٢، ص٢٣)، تقييم المشروعات المطروحة للتخصيص، وإصدار التشريعات المناسبة لتنفيذ التخصيص.

ومن المتطلبات اللاحقة على تنفيذ التخصيص الآتي: وضع خطة لمواجهة مشاكل التخصيص مثل فائض العمالة، وضع قوانين لمنع الاحتكار، وضع مواصفات قياسية للسلع والخدمات، وتدعيم الإجراءات القضائية.

آثار التخصيص

لاشك أن ظهور فكرة التخصيص وتزايدها وانتشار الأخذ بها سواء في الدول المتقدمة أو النامية على اختلاف اتجاهاتها ترتكز على المنافع المتوقع اكتسابها من جراء تطبيق برنامج التخصيص. وتتلخص نتائج التخصيص المستهدفة في الآثار الاقتصادية، الآثار الإدارية، الآثار الاجتماعية، والآثار العمالية.

- **الآثار الاقتصادية**

يرى دعاة التخصيص أن من أهم الآثار الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من جراء اتباع عملية التخصيص الآثار الاقتصادية التي تتمثل في رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الخاضعة للتخصيص، إثراء المنافسة الشريفة في السوق بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، تخفيف أعباء النفقات العامة وزيادة الإيرادات للموازنة العامة، تحكيم نظام الأسعار وفعاليات نظام السوق، ترشيد الاستهلاك في المنافع العامة، جذب رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية المهاجرة (أخضر١٩٩٤، ص ٦؛ اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٥، ص١٣).

ومن الدراسات والتجارب الدولية التي تقدم بعض المؤشرات على تحقيق النتائج الاقتصادية المستهدفة تجربة اليابان عندما باعت الحكومة نصف حصصها من مؤسسة نيبون العامة للبرق والهاتف (NTT National Telegraph & Telephone Corporation) في عام ١٩٨٧، والذي حققت منه الحكومة اليابانية عوائد تقدر بـ (٥٠٠٠) بليون ين، حيث كانت تعتبر في ذلك الوقت أكبر عملية تخصيص في العالم (كنه ١٩٩٦، ص٩٣). كذلك، أدى قرار بيع (٥١٪) من حصة الحكومة البريطانية في مؤسسة الاتصالات البريطانية (British Telecom) إلى النتائج التالية: حصول الخزانة العامة على حوالي (٤٠٠٠) مليون جنيه إسترليني، وزيادة المنافسة في السوق البريطانية مما ترتب عليه زيادة المعروض من النهايات الطرفية المنتجة، تنوع الإنتاج، وانخفاض في أسعار المكالمات بحوالي (٣٠٪) (Her Majesty's Treasury 1993, p. 13.). وفي دراسة أخرى حول تجربة تخصيص مؤسسة الهاتف الأرجنتينية (Eupresa Nacional de Telecomunications de Argentina-ENTel) التي تم بيعها إلى القطاع الخاص بمبلغ (١٣٢٢٥ مليون دولار، فقد تحولت الخسائر قبل التخصيص والبالغة (٥٧٧) مليون دولار في عام ١٩٨٩م –والتي تمثل عبئًا على الخزانة العامة– إلى أرباح بلغت (٧٣٢) مليون دولار في عام ١٩٩٤م وذلك بعد عملية التخصيص (Shaikh 1996, p. 90.) .

- **الآثار الإدارية**

إضافة إلى النتائج الاقتصادية، فإن مؤيدي فكرة التخصيص يرون أن تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص يؤدي إلي تحقيق نتائج إدارية إيجابية منها : التحرر من الروتين الحكومي، تعزيز الاستقلالية المالية والإدارية، سرعة إنجاز العمل، تحسين مستوى الخدمة المقدمة، مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وتحقيق رضا العميل. وفي الدراسة التي تم القيام بها لتحديد الفعالية الإدارية لمؤسسة الاتصالات البريطانية قبل وبعد التخصيص تبين أنه في عام ١٩٨٤م – سنة قرار طرح أسهم المؤسسة للاكتتاب العام– بلغت فترة انتظار الحصول على هاتف جديد ستة أشهر، وكان هناك خيارين فقط أمام المواطنين من أنواع الهواتف وبالأسعار المحددة سلفا من المؤسسة. إلا أنه بعد التخصيص وفي عام ١٩٨٨م بالتحديد انخفضت فترة الانتظار إلى خمسة عشر يوما وأتيح للمواطنين ما بين ٤٠–٥٠ نوع من أنواع الهواتف إما بالشراء أو التأجير (هانكي ١٩٩٠، ص ١٧٦). وفي دراسة أخرى قام بها شيخ لتحديد مستوى الخدمة لمؤسسة الاتصالات الأرجنتينية (ENTel) قبل وبعد التخصيص– وهي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤– تم التوصل إلى النتائج التالية: زادت نسبة خطوط الهاتف المعدة للتشغيل بنسبة (٦٣٪)، ارتفع معدل كل خط هاتف إلى كل موظف خدمات من (٧٢٪) إلى (١٥٥٪) زاد عدد هواتف العملة من (٢٤,١٧٨) إلى (٥٨,٨٤٤)، وارتفع استخدام المكالمات الهاتفية الدولية إلى الضعف (Shaikh 1996, p. 92.).

- **الآثار الاجتماعية**

قد يكون من الإجحاف الحكم على نجاح برنامج التخصيص بالنظر إلى الكفاءة الإنتاجية والمرونة الإدارية فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية خاصة وأن كثيرا من المشروعات العامة قد أنشئت في الأساس لخدمة بعض الأهداف الاجتماعية مثل زيادة دخل الطبقات المتوسطة والفقيرة، أو إعادة توزيع الدخل. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق بين المهتمين بموضوع التحول إلى القطاع الخاص حول تحديد اتجاه الآثار الاجتماعية للتخصيص من حيث كونها إيجابية أو سلبية، إلا أننا نستطيع أن نحدد الآثار الاجتماعية المستهدفة بالعناصر التالية: عدالة توزيع الخدمات بين المناطق، إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ترشيد الإعانات الحكومية، زيادة عدد أفراد المجتمع المنتفعين بالخدمة، توسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع، رفع نوعية الحياة لأفراد المجتمع. وقد أشارت الدراسة التي قامت بها وزارة الخزانة البريطانية لتحديد المكاسب المتحققة من تطبيق برنامج التخصيص البريطاني إلى أن نطاق الملكية الفردية للأسهم قد توسع، حيث أصبح عدد حاملي

الأسهم في بريطانيا في مطلع التسعينيات تسعة ملايين شخص- أي ما يقارب (٢٥٪) من عدد السكان في عام ١٩٩١م، بينما كانت هذه النسبة (٧٪) فقط في عام ١٩٧٩م (Her Majesty's Treasuty 1993, p. 28.). أما الدراسة التي أعدتها الغرفة التجارية بالرياض للتعرف على واقع سوق الأوراق المالية السعودي، فقد أظهرت أن ملكية الأسهم تتركز لدى أعداد قليلة من المساهمين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تدنى عدد المساهمين عند الاكتتاب بالشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من (٣٧٢) ألف مساهم إلى (٦٤) ألف مساهم مع نهاية عام ١٩٩٥م ، وأبرزت الدراسة كذلك أن نسبة عدد المستثمرين في البورصة السعودية من إجمالي عدد السكان مازالت متدنية جدا وتقل عن (٣٪) مقارنة مع ما يتراوح بين (٢٠٪ إلى ٣٠٪) في الدول المتقدمة (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ١٩٩٧، ص١٠). وفي دراسة أخرى قام بها النمر للتعرف على اتجاهات بعض المنتفعين بخدمات بعض الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حول آثار التخصيص، تبين أن أفراد العينة يرون أن أهم الآثار الاجتماعية التي من الممكن تحقيقها من خلال تطبيق سياسة التخصيص هو انتفاع أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع بالخدمة (النمر١٩٩٤، ص٢٢٤).

- **الآثار العمالية**

لا يوجد هناك نموذج موحد يتفق عليه جميع الممارسين والأكاديميين حول طبيعة الآثار العمالية المترتبة على عملية التخصيص. وبما أن منافع التخصيص تتجلى بخفض تكاليف الإنتاج، فمنهم من يرجح أن يؤدي التخصيص في الأمدين القصير والمتوسط إلى الاستغناء عن نسبة معينة من العاملين في المنشآت التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص. كذلك، حيث إن التخصيص يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية مما يدفع إلى مزيد من الاستثمارات الخاصة سواء في نفس النشاط أو في أنشطة أخرى مرتبطة بها، فمنهم من يرى أن التخصيص أداة لزيادة قوة العمل بالأمد الطويل (Cowan 1990, p. 39-43.). ومن الممكن تحديد الآثار العمالية المستهدفة من عملية التخصيص في العوامل الآتية: المحافظة على وظائف العاملين في المنشآت التي يتم تخصيصها، إحداث فرص عمل جديدة، إعادة تدريب العاملين على الأعمال الجديدة، إشراك العاملين في ملكية الأسهم المطروحة، ومنح تعويضات عادلة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم. ففي الدراسة التي قام بها هاو لتحديد الآثار العمالية المترتبة على التخصيص في صناعة الصلب جنوب ويلز، تبين أن عدد العاملين في شركة الصلب البريطانية (Britsh Steel Corporation) بلغ (١١) ألف عامل قبل التخصيص

وذلك في عام ١٩٧٩م. إلا أن عدد العاملين انخفض إلى (٤٥٠٠) بعد التخصيص. ولكن نتيجة للاستثمارات الخاصة في إقامة صناعة وخدمات أخرى حديثة بالمنطقة ، فقد أوجد ما يقارب من (١٠٠) ألف وظيفة مع نهاية التسعينيات الميلادية (Howe 1991, p. 33-34.). وفي الدراسة التي قام بها فوجلسنج للتعرف على مدى إشراك العاملين في ملكية شركة الشحن البريطانية (National Freight Consortium)، تبين أن (٨٣٪) من أصول الشركة قد تم بيعها للعاملين مما حفزهم لبذل مزيد من الجهد لإنجاح الشركة، وكان من نتائج ذلك زيادة الإنتاجية بنسبة (٣٠٪)، ارتفاع هامش الربحية، زيادة قيمة الأسهم بمقدار (١٠,٠٠٠٪) خلال سبع سنوات – حيث إن الأسهم التي تم شراؤها بـ (٥٠٠) جنيه إسترليني عام ١٩٨٢م أصبحت تساوي (٠ ٥) ألف جنيه في عام ١٩٨٩م (Vogelsang 1944, p. 38.).

وأخيرًا، في الدراسة التي تم القيام بها للتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتخصيص، تبين أن شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) قامت بتمليك (١٠٪) من أسهمها للعاملين السعوديين في الشركة (كنه، ١٩٩٦، ص١٢٩) .

عرض ومناقشة النتائج

يمثل الجزء الميداني من الدراسة محورًا أساسيًا في سبيل الوصول إلى أهداف البحث ، لذلك فإنه سيتم في هذا القسم من الدراسة عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بأهداف البحث، مسبوقة بعرض لخصائص العينة التي أجريت عليها الدراسة من حيث العمر، المؤهل العلمي، الخبرة والمستوى الوظيفي.

خصائص العينة

تعكس البيانات الموضحة في الجدول رقم (١) الصفات الشخصية لأفراد العينة، ويتبين أن الغالبية العظمى لأفراد عينة البحث هم من الفئة العمرية التي تقع ما بين (٣٠–٥٠ سنة) حيث إن عددهم بلغ (٢٣٩) بنسبة (٧٣,١٪). أما الفئة العمرية لأقل من ٣٠ سنة فقد بلغ عددها (٤٩) بنسبة (١٥٪) والفئة العمرية التي تقع ما بين (٥١ سنة وأكبر) فبلغ عددها (٣٩) بنسبة (١١,٩٪).

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فإن الغالبية العظمى من أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية حيث بلغ عددهم (١٨٨) بنسبة (٥٧,٥٪)، بينما بلغ عدد حاملي الشهادة الثانوية وأقل (١٩٩) بنسبة (٣٦,٤٪) وعدد ما فوق الجامعي (٢٠) بنسبة (٦,١٪).

ومن حيث عدد سنوات الخبرة، فإن الغالبية العظمى من أفراد العينة ممن لهم أكثر من عشر سنوات بعدد (١٤٢) بنسبة (٤٣,٤٪). أما الذين تتراوح خدمتهم ما بين سنة إلى خمس سنوات فإن عددهم بلغ (١٠٦) بنسبة (٣٢,٤٪)، والذين لهم في الخدمة ما بين ست إلى عشر سنوات فبلغ عددهم (٧٩) بنسبة (٢٤,٢٪).

وبخصوص المستوى الوظيفي، فإن الغالبية العظمى من أفراد العينة يعملون في المستوى الإداري التنفيذي حيث بلغ عددهم (١٨١) بنسبة (٥٥,٣٪)، أما الذين يعملون بالإدارة الوسطى فبلغ عددهم (١٢٠) بنسبة (٣٦,٧٪)، والذين يعملون بالإدارة العليا فعددهم (٢٦) بنسبة (٨٪).

يتبين مما سبق أن العينة ممثلة لمجتمع البحث بشكل كبير من حيث شمولها لجميع الفئات العمرية المختلفة، المؤهلات العلمية سواءً المتدنية أو المتوسطة أو العالية، عدد سنوات الخبرة المتاحة باختلاف درجاتها القليلة أو المتوسطة أو الكبيرة، وللمستويات الوظيفية المختلفة من حيث وقوعها في الإدارة الدنيا أو الوسطى أو العليا.

جدول رقم (١)
الصفات الشخصية لأفراد العينة

الصفة	التكرار	النسبة
العمر		
أقل من ٣٠ سنة	٤٩	١٥,٠٪
من ٣٠ إلى ٥٠ سنة	٢٣٩	٧٣,١٪
من ٥١ سنة وأكبر	٣٩	١١,٩٪
المجموع	٣٢٧	١٠٠٪
المؤهل العلمي		
ثانوي أو أقل	١١٩	٣٦,٤٪
جامعي	١٨٨	٥٧,٥٪
ما فوق الجامعي	٢٠	٦,١٪
المجموع	٣٢٧	١٠٠٪
عدد سنوات الخبرة		
من سنة إلى ٥ سنوات	١٠٦	٣٢,٤٪
من ٦ إلى ١٠ سنوات	٧٩	٢٤,٢٪
أكثر من ١٠ سنوات	١٤٢	٤٣,٤٪
المجموع	٣٢٧	١٠٠٪
المستوى الوظيفي		
الإدارة التنفيذية	١٨١	٥٥,٣٪
الإدارة الوسطى	١٢٠	٣٦,٧٪
الإدارة العليا	٢٦	٨,٠٪
المجموع	٣٢٧	١٠٠٪

الآثار الاقتصادية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

يبين الجدول رقم (٢) الحد الأدنى للعدد والنسبة المطلوبة التي يعتد بها إحصائيا لتقرير رفض أو قبول الفرض الصفري الأول، عدد ونسبة الموافقين، عدد ونسبة غير المتأكدين، عدد ونسبة غير الموافقين، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لاتجاهات بعض موظفي الشركة السعودية للاتصالات حول الآثار الاقتصادية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات. وتشير النتائج إلى أن متوسط عدد الموافقين على احتمال حدوث آثار اقتصادية إيجابية ناتجة عن تخصيص قطاع الاتصالات بلغ (٢٦١) وذلك بنسبة (٨٠٪)، وهذا يزيد بكثير عن الحد الأدنى للعدد (١٥٩) والنسبة (٥٤,٨٪) المطلوبين لرفض الفرض الصفري. ويؤكد هذا العدد وهذه النسبة العالية للموافقين قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي المرتفعة التي بلغت (٢,٩٢)، كما يشير إلى ذلك الانحراف المعياري الإجمالي البالغ (٠,٦١) وبذلك فإننا نرفض الفرض الصفري الأول ونقبل الفرض البديل الذي يقول بأن معظم أفراد العينة يوافقون على أن تخصص قطاع الاتصالات سوف يحقق نتائج اقتصادية مستهدفة مثل رفع الكفاءة الإنتاجية، تعزيز المنافسة في السوق، تخفيف الأعباء المالية على الدولة، تحقيق أسعار مناسبة، ترشيد استهلاك الخدمة، والحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري وقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة حول الآثار الاقتصادية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

البيـــــان	الحد الأدنى للعدد والنسبة المطلوبة لرفض الفرض الصفري	عدد ونسبة الموافقين	عدد ونسبة غير المتأكدين	عدد ونسبة غير الموافقين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تخصيص قطاع الاتصالات يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية .	(١٥٧) ٥٤,٦٪	(٣١٩)* ٩٧,٦٪	(٥) ١.٥٪	(٣) ٠,٩٪	٣,٥٦	٠,٦٧
تخصيص قطاع الاتصالات يعزز من المنافسة في السوق المحلية .	(١٦١) ٥٤,٧٪	(٢٦٠)* ٧٩,٥٪	(٣٣) ١٠,١٪	(٣٤) ١٠,٤٪	٢,٨٣	١,١٥
تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يساعد على تخفيف الأعباء المالية على الدولة .	(١٧٠) ٥٤,٦٪	(٢٩٩)* ٩١,٤٪	(١٦) ٤,٩٪	(١٢) ٣,٧٪	٣,٣٤	٠,٩٦
تخصيص قطاع الاتصالات يحقق أسعارًا مناسبة للمستفيدين .	(١٥٨) ٥٤,٨٪	(٢٥٤)* ٧٧,٧٪	(٣٩) ١١,٩٪	(٣٤) ١٠,٤٪	٢,٨٣	١,٢٣
تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يؤدي إلى ترشيد استهلاك الخدمات الهاتفية .	(١٤١) ٥٥,١٪	(١٨٥)* ٥٦,٥٪	(٧٠) ٢١,٤٪	(٧٢) ٢٢,١٪	٢,٢٩	١,٤٠
تخصيص قطاع الاتصالات يحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج .	(١٤٦) ٥٥,١٪	(٢٥٣)* ٧٧,٣٪	(٦١) ١٨,٧٪	(١٣) ٤٪	٢,٧٢	١,٤٠
القيم الإجمالية (متوسط العدد والنسب ، المتوسط الحسابي الإجمالي، والانحراف المعياري الإجمالي) .	(١٥٩) ٥٤,٨٪	(٢٦١)* ٨٠٪	(٣٧) ١١,٤٪	(٢٩) ٨,٦٪	٢,٩٢	٠,٦١

* يتم رفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

الآثار الإدارية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

يتضح من الجدول رقم (٣) أن متوسط عدد الموافقين على إمكانية حدوث بعض النتائج الإدارية الإيجابية الناتجة من تخصيص قطاع الاتصالات بلغ ٢٨٨١) وذلك بنسبة (٨٨,١٪)، وهذه القيم تزيد بدرجة كبيرة جدا عن الحد الأدنى للعدد (١٦٦) والنسبة (٥٤,٧٪) المطلوبين لرفض الفرض الصفري. ويدعم هذا العدد وهذه النسبة العالية للموافقين قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي الكبيرة جدا والبالغة (٣,١٧). كذلك يشير الانحراف المعياري (٠,٥٦) إلى أن التفاوت بين آراء أفراد العينة حول الآثار الإدارية يعتبر الأقل مقارنة بآثار التخصيص الأخرى. وبناء على هذه النتائج فإننا نرفض الفرض الصفري الثاني ونقبل الفرض البديل الذي يدل على أن معظم أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يحقق نتائج إدارية إيجابية مثل التحرر من الروتين الحكومي، تعزيز الاستقلالية المالية والإدارية، سرعة إنجاز العمل، تحسين مستوى الخدمة، مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وزيادة رضا العملاء عن الخدمة المقدمة.

جدول رقم (٣)
التوزيع التكراري وقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة حول الآثار الإدارية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

البيـــان	الحد الأدنى للعدد والنسبة المطلوبة لرفض الفرض الصفري	عدد ونسبة الموافقين	عدد ونسبة غير المتأكدين	عدد ونسبة غير الموافقين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تخصيص الاتصالات يحقق التحرر من الروتين الحكومي.	(١٧٢) ٥٤,٦٪	(٣,١)* ٩٢٪	(١٢) ٣,٧٪	(١٤) ٤,٣٪	٣,٣٨	٠,٨٨
التحول إلى القطاع الخاص يعزز من الاستقلالية المالية والإدارية لقطاع الاتصالات.	(١٦٨) ٥٤,٧٪	(٢٩٣)* ٨٩,٦٪	(١٩) ٥,٨٪	(١٥) ٤,٦٪	٣,٢٠	٠,٩٨
تخصيص قطاع الاتصالات يؤدي إلى سرعة إنجاز العمل.	(١٧٦) ٥٤,٦٪	(٣١٩)* ٩٧,٦٪	(٤) ١,٢٪	(٤) ١,٢٪	٣,٦٠	٠,٦٤
تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة .	(١٧٣) ٥٤,٦٪	(٣٠٦)* ٩٣,٦٪	(١٠) ٣,١٪	(١١) ٣.٣٪	٣,٤٠	٠,٨٥
التحول إلى القطاع الخاص يزيد من مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات .	(١٤٠) ٥٥,٢٪	(٢٢٠)* ٦٧,٣٪	(٧٣) ٢٢,٣٪	(٣٤) ١٠,٤٪	٢,٣٨	١,٤١
يؤدي تخفيض قطاع الاتصالات إلى زيادة رضاء العملاء عن الخدمة المقدمة .	(١٦٥) ٥٤,٧٪	(٢٨٩)* ٨٨,٤٪	(٢٥) ٧,٦٪	(١٣) ٤٪	٣,١٠	١,٠٥
القيم الإجمالية (متوسط العدد والنسب، المتوسط الحسابي الإجمالي، والانحراف المعياري الإجمالي).	(١٦٦) ٥٤,٧٪	(٢٨٨)* ٨٨,١٪	(٢٤) ٧,٢٪	(١٥) ٤,٧٪	٣,١٧	٠,٥٦

* يتم رفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية أقل من ٠,٥ .

الآثار الاجتماعية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

تبين النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (٤) أن متوسط عدد الموافقين على احتمال تحقيق بعض الآثار الاجتماعية الناتجة من تحويل قطاع الاتصالات إلى القطاع الخاص بلغ (٢١٢) بنسبة (٦٤,٩٪)، وهذه القيم تزيد عن الحد الأدنى للعدد (١٤٨) والنسبة (٥٥٪) المطلوبين لرفض الفرض الصفري. ويؤكد هذا الاتجاه نحو الموافقة على حدوث بعض الآثار الاجتماعية قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي البالغة (٢,٤٧)، وقيمة الانحراف المعياري الإجمالي البالغة (٠,٦٦). وعلى الرغم من عدم إمكانية رفض الفرض الصفري بالنسبة للبندين اللذين يدوران حول قدرة تخصيص قطاع الاتصالات على تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الهاتفية بين مناطق المملكة وإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع حيث إن عدد ونسب الموافقين لهذين البندين تقل عن الحد الأدنى للعدد والنسب المطلوبة لرفض الفرض الصفري، إلا أنه وبشكل عام نستطيع أن نرفض الفرض الصفري الثالث ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يحقق آثارًا اجتماعية مستهدفة مثل تخفيض حجم الإعانات الحكومية، زيادة عدد أفراد المجتمع المنتفعين بالخدمة، توسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع، ورفع نوعية الحياة لأفراد المجتمع.

جدول رقم (٤)
التوزيع التكراري وقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة حول الآثار الإدارية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

البيـــان	الحد الأدنى للعدد والنسبة المطلوبة لرفض الفرض الصفري	عدد ونسبة الموافقين	عدد ونسبة غير المتاكدين	عدد ونسبة غير الموافقين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سيؤدي تخصيص الاتصالات إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الهاتفية بين مناطق المملكة.	(١٤٥) ٥٥,١٪	(١٣٨) ٤٢,١٪	(٦٢) ١٩٪	(١٢٧) ٣٨,٩٪	١,٩٨	١,٢٤
يساعد تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .	(١٤٧) ٥٥,١٪	(١٤٠) ٤٢,٨٪	(٦٠) ١٨,٣٪	(١٢٧) ٣٨,٩٪	٢,٠٤	١,٤٩
يؤدي قطاع الاتصالات إلى تخفيض حجم الإعانات الحكومية .	(١٤٧) ٥٥,١٪	(٢٥٢)* ٧٧,١٪	(٥٩) ١٨٪	(١٦) ٤,٩٪	٢,٧٣	١,٤١
تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يزيد من عدد أفراد المجتمع المنتفعين بالخدمة .	(١٧٠) ٥٤,٦٪	(٢٩٩)* ٩١,٤٪	(١٦) ٤,٩٪	(١٢) ٣,٧٪	٣,٢٦	٠,٩٢
سيؤدي تخصيص قطاع الاتصالات إلى توسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع .	(١٣٤) ٥٥,٣٪	(٢٠٨)* ٦٣,٦٪	(٨٣) ٢٥,٤٪	(٣٦) ١١٪	٢,٢٩	١,٤٥
يساعد التحول إلى القطاع الخاص إلى رفع نوعية الحياة لأفراد المجتمع .	(١٤٢) ٥٥,١٪	(٢٣٧)* ٧٢,٥٪	(٦٨) ٢٠,٨٪	(٢٢) ٦,٧٪	٢,٥٢	١,٤٠
القيم الاجتماعية (متوسط العدد والنسب، المتوسط الحسابي الإجمالي، الانحراف الإجمالي).	(١٤٨) ٥٥٪	(٢١٢)* ٦٤,٩٪	(٥٨) ١٧,٧٪	(٥٧) ١٧,٤٪	٢,٤٧	٠,٦٦

* يتم رفض الفرض الصفري عند مستوى معنوي أقل من ٠,٥ .

الآثار العمالية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

كما تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٥) إلى أن متوسط عدد الموافقين على إمكانية حدوث بعض النتائج العمالية المستهدفة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات بلغ (٢٤١) بنسبة (٧٥,٢٪)، وهذه القيم تزيد بكثير عن الحد الأدنى للعدد (١٥٨) والنسبة (٥٤,٨٪) المطلوبين لرفض الفرض الصفري. ويدعم هذا الاتجاه نحو الموافقة على حدوث بعض الآثار العمالية قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي البالغة (٢,٨٢) وقيمة الانحراف المعياري الإجمالي البالغة (٠,٥٤). وعلى الرغم من عدم إمكانية رفض الفرض الصفري بالنسبة للبند الذي يركز على أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يزيد من توظيف العمالة الوطنية حيث إن عدد ونسبة الموافقين على هذا البند تقل عن الحد الأدنى للعدد والنسبة المطلوبة لرفض الفرض الصفري، إلا أنه وبشكل إجمالي نتمكن من رفض الفرض الصفري الرابع وقبول الفرض البديل الذي يدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يحقق آثارًا عمالية مستهدفة مثل تمكن العاملين من الاحتفاظ بوظائفهم، إشراك العاملين في ملكية الأسهم المطروحة، إحداث فرص عمل جديدة، إعادة تدريب العاملين على أعمال جديدة ومنح العاملين تعويضات عادلة في حالة الاستغناء عن بعضهم.

جدول رقم (٥)
التوزيع التكراري وقيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة حول الآثار الإدارية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

البيان	الحد الأدنى للعدد والنسبة المطلوبة لرفض الفرض الصفري	عدد ونسبة الموافقين	عدد ونسبة غير المتأكدين	عدد ونسبة غير الموافقين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عملية التحول إلى القطاع الخاص تساعدني على الاحتفاظ بوظيفتي.	(١٤٥) ٥٥,١٪	(١٨٦)* ٦٥,٨٪	(٦٢) ١٩٪	(٧٩) ٢٤,٢٪	٢,٢٥	١,٣١
سيؤدي تخصيص قطاع الاتصالات إلى زيادة توظيف العمالة المواطنة.	(١٥٦) ٥٤,٨٪	(١٥٢) ٤٦,٦٪	(٤١) ١٢,٥٪	(١٣٤) ٤٠,٩٪	٢,٢١	١,١٩
من المهم اشراك عاملي قطاع الاتصالات في ملكية الأسهم المطروحة.	(١٥٦) ٥٤,٩٪	(٢٥٩)* ٧٩,٣٪	(٤٢) ١٢,٨٪	(٢٦) ٧,٩٪	٣,٠٠	١,٣٢
تخصيص قطاع الاتصالات يؤدي إلى أحداث فرص عمل جديدة .	(١٥٤) ٥٤,٩٪	(٢٥١)* ٧٦,٨٪	(٤٦) ١٤,١٪	(٣٠) ٩,١٪	٢,٨٣	١,٣١
سيؤدي تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص إلى إعادة تدريب العاملين على أعمال جديدة.	(١٦٦) ٥٤,٧٪	(٢٨٧)* ٨٧,٨٪	(٢٢) ٦,٧٪	(١٨) ٥.٥٪	٣,١١	١,٠١
عند الاستغناء عن بعض العاملين سيتم منحهم تعويضات عادلة .	(١٧٢) ٥٤,٦٪	(٣١٠)* ٩٤,٨٪	(١٢) ٣,٧٪	(٥) ١,٥٪	٣,٥٥	٠,٨٦
القيم الإجمالية (متوسط العدد والنسب، المتوسط الحسابي الاجمالي، والانحراف المعياري الاجمالي).	(١٥٨) ٥٤,٨٪	(٢٤١)* ٧٥,٢٪	(٣٨) ١١,٥٪	(٤٨) ١٣,٣٪	٢,٨٢	٠,٥٤

* يتم رفض الفرض الصفري عند مستوى معنوي أقل من ٠,٥ .

قياس ومقارنة درجة قوة آثار تخصيص قطاع الاتصالات

بهدف التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالات معنوية بين متوسط كل أثر من آثار تخصيص قطاع الاتصالات، فقد تم إخضاعها لتحليل التباين الأحادي (One Way Anova). وتبين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتوسطات حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧٣,٩٣) بدلالة إحصائية معنوية أقل من (١٪)، وبذلك فإننا نخلص إلى عدم قبول الفرض الصفري الخامس. ثم بعد ذلك تمت مقارنة متوسطات آثار تخصيص قطاع الاتصالات بواسطة أسلوب المقارنات البعدية (Post-Hoc Comparisons) وذلك باستخدام اختبار شيفي (Scheffe Test) الذي يعد الأكثر استخدامًا وتحفظًا . ويتبين من الجدول رقم (٦) أن الآثار المتوقعة لتخصيص قطاع الاتصالات تتدرج من حيث قوتها وعلى حسب قيم المتوسطات الحسابية كالتالي: الآثار الإدارية (٣,١٧)، الآثار الاقتصادية (٢,٩٢)، الآثار العمالية (٢,٨٢)، والآثار الاجتماعية (٢,٤٧).

أما من حيث مقارنة متوسطات هذه الآثار بناءً على وجود فروق ذات دلالات إحصائية معنوية، فتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (٦) إلى الآتي: الآثار الإدارية أقوى من الآثار الاقتصادية بفارق (٠,٢٥) وذلك بدلالة إحصائية معنوية أقل من (١٪)، الآثار الإدارية أقوى من الآثار الاجتماعية بفارق (٠,٧٠) بدلالة إحصائية معنوية أقل من (١٪)، الآثار الإدارية أقوى من الآثار العمالية بفارق (٠,٣٥) وذلك بدلالة إحصائية معنوية أقل من (١٪)، الآثار الاقتصادية أقوى من الآثار الاجتماعية بفارق (٠,٤٥) بدلالة إحصائية معنوية أقل من (١٪)، والآثار العمالية أقوى من الآثار الاجتماعية بفارق (٠,٣٥) وذلك بدلالة إحصائية معنوية أقل من (١٪).

جدول رقم (٦)
المقارنات المتعددة لمتوسطات الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

متوسط الأثر الأول	متوسط الأثر الثاني	الفرق بين المتوسطين	الدلالة الإحصائية (P<)
الأثر الاقتصادي (٢,٩٢)	الأثر الإداري (٣,١٧)	| ٠,٢٥ |	٠,٠٠٠ *
الأثر الاقتصادي (٢,٩٢)	الأثر الاجتماعي (٢,٤٧)	| ٠,٤٥ |	٠,٠٠٠ *
الأثر الاقتصادي (٢,٩٢)	الأثر العمالي (٢,٨٢)	| ٠,١٠ |	٠,٣٢٥
الأثر الإداري (٣,١٧)	الأثر الاجتماعي (٢,٤٧)	| ٠,٧٠ |	٠,٠٠٠ *
الأثر الإداري (٣,١٧)	الأثر العمالي (٢,٨٢)	| ٠,٣٥ |	٠,٠٠٠ *
الأثر الاجتماعي (٢,٤٧)	الأثر العمالي (٢,٨٢)	| ٠,٣٥ |	٠,٠٠٠ *

* مستوى المعنوية عند أقل من ٠,٠١ .

العلاقة بين العوامل الشخصية والآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

لمعرفة العلاقة بين العوامل الشخصية لأفراد العينة والآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات، تم إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) بين مجموعة العوامل الشخصية كالعمر، المؤهل العلمي، الخبرة، والمستوى الوظيفي وبين الآثار الاقتصادية، الإدارية، والاجتماعية، والعمالية المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات. ويبين الجدول رقم (٧) معاملات الارتباط المختلفة بين هاتين المجموعتين ومستوى الدلالة المعنوية.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن هناك خمس علاقات ذات دلالات إحصائية بين مجموعتي العوامل الشخصية وآثار التخصيص، فهناك علاقتان عكسيتان ذواتا دلالات إحصائية بين العمر والآثار الاقتصادية والعمالية. وهذا يعني أن أفراد العينة ذوي الأعمار الصغيرة يميلون إلى الموافقة على احتمال حدوث الآثار الاقتصادية والعمالية. ومن الممكن تفسير هذه العلاقة بالقول إن ذوي الأعمار الصغيرة أكثر تفاؤلا من غيرهم في توقع حدوث الآثار الاقتصادية والعمالية المستهدفة والناتجة من تخصيص قطاع الاتصالات. كذلك هناك علاقتان عكسيتان ذواتا دلالات معنوية بين المؤهل العلمي والآثار الإدارية والعمالية. بمعنى أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي لأفراد العينة، كلما زاد اعتقادهم بحدوث الآثار الإدارية والعمالية المستهدفة من عملية تخصيص قطاع الاتصالات. وقد تفسر هذه العلاقة بأن المستجيبين ذوي المؤهلات العلمية العالية أكثر اطلاعا من غيرهم على تجارب التخصيص في الدول الأخرى، لذا فإنهم أكثر اقتناعا بإمكانية حدوث بعض الآثار المستهدفة مثل الآثار الإدارية والعمالية. وأخيرا، هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المستوى الوظيفي والآثار العمالية. أي أن أفراد العينة الذين يعملون في المستوى الإداري التنفيذي يرون أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يحقق بعض الآثار العمالية المستهدفة. وقد لا يكون من المستغرب حدوث هذه النتيجة، عندما نعرف أن القطاع الحكومي في المملكة يهتم بالرعاية والأمن الوظيفي للعاملين وخاصة الذين يعملون في المستويات الإدارية الدنيا.

جدول رقم (٧)

معاملات الارتباط بين العوامل الشخصية والآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات

العوامل الشخصية / اثار التخصيص	العمر	المؤهل العلمي	الخبرة	المستوى الوظيفي
الأثر الاقتصادي	-٠,١٢ *	-٠,٠١	٠,١٠	-٠,٠٠
الأثر الإداري	٠,٠٦	٠,١٢ *	٠,٠٥	٠,٠٣
الأثر الاجتماعي	-٠,٠٩	٠,٠٣	-٠,٠٠	-٠,٠٤
الأثر العمالي	-٠,٢١ **	٠,١٧ **	-٠,٠١	-٠,١٣ *

* العلاقة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ .

** العلاقة معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠١ .

النتائج والتوصيات

من خلال مراجعة الأدبيات وعرض وتحليل البيانات، يأتي هذا الجزء لإبراز أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يلي ذلك طرح مجموعة من التوصيات والاقتراحات للبحوث المستقبلية والتطبيقات العملية. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة في الآتي:

أولا : توصلت هذه الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تخصيص قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية سوف يحقق آثارًا إيجابية اقتصادية وإدارية.

ثانيا : على الرغم من عدم قبول الفرض الصفري لبعض البنود المتعلقة بالآثار الاجتماعية والعمالية إلا أن غالبية أفراد العينة وبشكل عام يوافقون على أن تخصيص قطاع الاتصالات سوف يحقق بعض النتائج المستهدفة الاجتماعية والعمالية.

ثالثا : تم التوصل إلى أن الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات تتدرج من حيث قوتها كالتالي: الآثار الإدارية، الآثار الاقتصادية، الآثار العمالية، الآثار الاجتماعية.

رابعا : كشفت الدراسة عن أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العمر والآثار الاقتصادية والعمالية، وهناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي والآثار الإدارية والعمالية، وهناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المستوى الوظيفي والآثار العمالية.

بناءً على نتائج هذه الدراسة فهناك مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يرى الباحث أهمية الأخذ بها لتحقيق أعلى قدر ممكن من الآثار الإيجابية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية الناتجة من تخصيص قطاع الاتصالات.

١ ـ التأكيد على استمرارية تحقيق المزايا الاقتصادية والإدارية الناتجة من تخصيص قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

٢ ـ ينبغي أن يكون هناك مزيد من الدعم لتحقيق بعض الآثار الاجتماعية والعمالية المستهدفة وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الهاتفية بين مناطق المملكة، إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وزيادة توظيف العمالة المواطنة.

٣ – التأكيد على عدم تفضيل أي من الآثار على بعضها الآخر حيث إن إغفال أي منها على حساب الأخر قد يفشل تطبيق برنامج التخصيص.

٤ ـ لا يكتمل نجاح برنامج التخصيص إلا بإصلاح الاقتصاد وتحريره، حيث إن جميع تجارب التخصيص الناجحة في (بريطانيا، نيوزلندا، المكسيك، تشيلي) تمت عن طريق برامج إصلاحية لفتح السوق وإزالة القيود المفروضة على الأسعار والعملات وتشجيع التنافس والاستثمار الخاص.

٥ ـ يرتبط نجاح التخصيص بوجود سوق مالي نشط وكبير، لذا من الضروري تفعيل السوق المالي السعودي عن طريق زيادة حجم التداول، توسيع ملكية الأسهم، فتح السوق تحت ضوابط معينة على المستثمر الأجنبي، تعزيز شفافية السوق المالي، وإيجاد هيئة وطنية مستقلة تقنن سوق الأسهم المحلي.

٦ ـ ضرورة ربط سياسة التخصيص بجذب الأموال المحلية المهاجرة المستثمرة في الأسواق المالية الدولية للاستثمار في المؤسسات المطروحة للتخصيص، حيث إن الأموال الخاصة السعودية المستثمرة بالخارج تزيد عن (١٠٠) مليار دولار.

٧ ـ تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشاريع التخصيص، والاستفادة من المستثمر الأجنبي لنقل التقنية والمشاركة في الإدارة. فقد بلغت حصة الشريك الأجنبي في المملكة تحت نظام استثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية ١٩٩٧ م حوالي (١٤) مليار دولار فقط، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالدول الأخرى.

٨ ـ لا يتوقف دور الحكومة عند انتهاء عملية تنفيذ برنامج التخصيص، بل عليها متابعة الأنشطة التي تم تخصيصها من حيث أسعار وجودة السلع والخدمات، تحقيق الكفاءة الاقتصادية والإدارية، تحقيق العدالة الاجتماعية، تفكيك الاحتكارات، والتوفيق بين الربحية والتوظيف الوطني.

٩ ـ إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول آثار التخصيص الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمالية وخاصة فيما يتعلق بمقارنه المستهدف بالمتحقق.

المراجع

أولا : المراجع العربية

اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٥م، *التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي*، المنامة ، البحرين.

أخضر، فاروق، ١٩٩٤م ، *تخصيص الاقتصاد السعودي : بين النظرية والتطبيق* ، جدة: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ١٩٩٨م، *النظام الأساسي لشركة الاتصالات السعودية*، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجزاف، مهدي، ١٩٩٥م، استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت ، *محاضرة ألقيت في كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت*.

الحمود، موضي، وهاشم، زكي، ١٩٩٥م، دور المجالس الإدارية التنسيقية العليا في دولة الكويت: دراسة تقييمية على ضوء قياس اتجاهات الرأي لأعضاء الهيئة الإدارية العليا، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، المجلد **٣**، العدد**١**: ١١- ٤٥.

الخضيري، محسن، ١٩٩٣م، *الخصخصة*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

خواجكية، هشام، ١٩٩٠م، تجربة السعودية مع القطاعين العام والخاص في الوطن العربي ، *بحث مقدم لندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٧ أكتوبر*.

الدسوقي، إيهاب، ١٩٩٥م، *التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية*، القاهرة: دار النهضة العربية.

الرشيد، إبراهيم، ١٩٩٦م، *التكيف الهيكلي في الدول النامية وتحويل المؤسسات المملوكة بواسطة الدولة إلى القطاع الخاص*، الرياض: مطابع الخالد للأوفست.

العامري، أحمد، ١٩٩٧م، الفعالية*التنظيمية في الأجهزة الحكومية المركزية في مدينة الرياض من منظور مدخل القيم المتنافسة*، مركز البحوث، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ١٩٩٧م، *دراسة حول الوضع الراهن للسوق المالي السعودي*. إدارة الدراسات والبحوث: الرياض.

القويز، عبدالله، ١٩٩٧م، التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده وشروط نجاحه ، *ورقة عمل قدمت أمام غرفة تجارة وصناعة عمان*، مسقط، سلطنة عمان.

كنة، عزة، ١٩٩٦م، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتخصيص ، *رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بقسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية*، جامعة الملك سعود.

كنعان، طاهر، ١٩٩٨م، *دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة*، القاهرة: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

مسيح الدين، م.، ١٩٩٢م، برنامج الخصخصة في الباكستان: نظرة شاملة ، *مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، **٣١**: ٣-٤٧.

النمر، سعود، ١٩٩٤م، اتجاهات بعض المنتفعين بخدمات بعض الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حول التخصيص، *الإدارة العامة*، **٣٤**: ١٧١-٢٣٦.

هانكي، ستيف، ١٩٩٠م، استراتيجية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. في *كتاب الشرق والغرب: تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية*، ترجمة مصطفى غنيم، القاهرة، دار الشروق.

وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م ، خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) .

ثانياً : المراجع الإنجليزية

Al-Omar, B. (1998) A Study of Riyadh Hospitals Non-Urgent Surgery Waiting lists: From The Physicians' Perspective, *Journal of Family & Community Medicine*, vol. **5**, No. (**2**): 2-16.

Berg, E., and **M. Shirley,** (1987) *Divestiture in Developing Countries.* Washington, D.C.: The World Bank.

Borgatti, Joseph., (1993) Methods of Privatization of State-Owned Enterprises in *Methods and Practices of Privatization*, New York: United Nations.

Cown, O., (1990) *Privatization in the Developing World*. New York: Greenwood Press.

Donahue, D. (1989) *Privatization Decision: Public Ends, Private Means.* New York: Basic Books Inc.

Goodman, J. (1985) *Dismantling the State : The Theory and Practice of Privatization.* Dallas, Texas: The National Center for Policy Analysis.

Her Majesty's Treasury (1993) *Guide to the UK Privatization Programme*, The United Kingdom: Her Majesty's Treasury.

Howe, Geoffrey (1991) Learning from the UK Privatization Experience, *Privatization and Economic Revival*, **Eamonn Butler** (**ed**.) London: Adam Smith Institute.

Sarantakos, S. (1993) *Social Research. Australia*, Macmillan: Education Australia, PTYLTD.

Shaikh, Hafeez (1996) *Argentina Privatization Program: A Review of Five Cases*. Washington, D.C.: The World Bank.

Vogelsang, Ingo. (1994) The United Kingdom, Does Privatization Deliver? *Privatization in the UK*, **Ahmed Galal and Mary Shirley (eds.)**, Washington, D.C.: The World Bank.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (١)

ا لأخ الفاضل.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تهدف هذه الاستبانة إلى قياس بعض الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية.

وبحكم أنكم أحد موظفي هذا القطاع والذي تم تخصيصه مؤخرا، فأنتم خير من يؤخذ برأيه حول هذا الموضوع. مع العلم بأن هذه الاستبانة سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط، لذا فالمرجو اختيار ما يتوافق مع آرائك من العبارات المطروحة بكل صراحة وحرية تامة.

وأخيرا أرجو استكمال هذا الاستقصاء، فهو لن يستغرق أكثر من سبع دقائق من وقتكم.. وسوف نكون مسرورين بإرسال نتائج هذه الدراسة لك إذا رغبت في ذلك.

شاكرين لكم صادق تعاونكم وتفضلكم بالإجابة.

الباحث

د. عبدالرحمن بن حمد الحميضي

كلية العلوم الإدارية- جامعة الملك سعود

أولاً : بيانات عامة

الرجاء وضع إشارة (**ü**) في المكان المناسب لكل جملة تتلاءم مع معلوماتك الشخصية وخلفياتك الوظيفية والتعليمية :

١ ـ العمر :

- أقل من ٣٠ سنة
- من ٣٠ سنة إلى ٥٠ سنة
- من ٥١ سنة وأكبر

٢ ـ المستوى التعليمي :

- ثانوي أو أقل
- جامعي
- ما فوق الجامعي

٣ ـ عدد سنوات الخبرة :

- من سنة إلى ٥ سنوات
- من ٦ إلى ١٠ سنوات
- أكثر من ١٠ سنوات

٤ ـ المستوى الوظيفي :

- الإدارة التنفيذية
- الإدارة الوسطى
- الإدارة العليا

ثانياً : تهدف العبارات التالية إلى قياس بعض الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات ، لذا نرجو تحديد درجة الموافقة تجاه هذه الآثار بوضع (ü) أمام كل من العبارات المذكورة في الجدول الآتي :

		موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تخصيص قطاع الاتصالات يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية .					
٢	تخصيص الاتصالات يحقق التحرر من الروتين الحكومي .					
٣	سيؤدي تخصيص الاتصالات إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الهاتفية بين مناطق المملكة.					
٤	عملية التحول إلى القطاع الخاص تساعدني على الاحتفاظ بوظيفتي.					
٥	تخصيص قطاع الاتصالات يعزز من المنافسة في السوق المحلية .					
٦	التحول إلى القطاع الخاص يعزز من الاستقلالية المالية والإدارية لقطاع الاتصالات .					
٧	يساعد تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .					
٨	سيؤدي تخصيص قطاع الاتصالات إلى زيادة توظيف العمالة المواطنة					
٩	تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يساعد على تخفيف الأعباء المالية على الدولة .					
١٠	تخصيص قطاع الاتصالات يؤدي إلى سرعة إنجاز العمل .					
١١	يؤدي تخصيص قطاع الاتصالات إلى تخفيض حجم الإعانات الحكومية .					
١٢	من المهم إشراك عاملي قطاع الاتصالات في ملكية الأسهم المطروحة.					
١٣	تخصيص قطاع الاتصالات يحقق أسعارًا مناسبة للمستفيدين .					
١٤	تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة.					
١٥	تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يزيد من عدد أفراد المجتمع المنتفعين بالخدمة .					
١٦	تخصيص قطاع الاتصالات يؤدي إلى إحداث فرص عمل جديدة للمواطنين.					
١٧	تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص يؤدي إلى ترشيد استهلاك الخدمات الهاتفية .					
١٨	التحول إلى القطاع الخاص يزيد من مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات .					
١٩	سيؤدي تخصيص قطاع الاتصالات إلى توسيع قاعدة الملكية بين أفراد المجتمع .					
٢٠	سيؤدي تحويل الاتصالات إلى القطاع الخاص إلى إعادة تدريب العاملين على أعمال جديدة.					
٢١	تخصيص قطاع الاتصالات يحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج .					
٢٢	يؤدي تخصيص قطاع الاتصالات إلى زيادة رضا العملاء عن الخدمة المقدمة .					
٢٣	يساعد التحول إلى القطاع الخاص إلى رفع نوعية الحياة لأفراد المجتمع .					
٢٤	عند الاستغناء عن بعض العاملين ، سيتم منحهم تعويضات عادلة .					

ثالثاً : هل هناك أية معلومات أخرى تود إضافتها حول الآثار المتوقعة من تخصيص قطاع الاتصالات :

Privatization Expected Effects: A Field Study of The Opinions of Saudi Telecommunication Company Employees in Riyadh City

ABDULRAHMAN H. A1-HUMEDHI

Assistant Professor,
Department of Public Administration,
College of Administrative Sciences,
King Saud University, Saudi Arabia

ABSTRACT**.** The main objective of this study is to investigate the expected effects of the privatization of the telecommunications sector in Saudi Arabia. The methodology is based on a quantitative procedure where a random sample of 327 employees of the Saudi Telecommunications Company in Riyadh was surveyed. The study utilized a group of statistical techniques such as means, standard deviations, percentages, one way anova, post-hoc comparisons, and correlation coefficient. The results indicated that the majority of respondents agree that privatizing the telecommunications sector is expected to produce positive economic and administrative effects as well as intended social and labor results. The results also revealed that the expected effects of privatization are ranked according to their strength respectively to administrative, economic, labor, and social. In terms of the correlation between demographic variables and privatization outcomes, the study found that age, education, and employment level have some effects on employees' perceptions regarding the expected results of privatization, particularly economic, administrative, and labor. The study recommends that continuous attention should be paid to achieve the economic and administrative advantages of privatization and to strengthen the social and labor desired effects.